

تقديرية

”الربيع العربي“ والخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية

عبد النور بن عنتر *

٢ فبراير/شباط ٢٠١٢



بعد أن ألقت بكل ثقلها في أوروبا الشرقية على حساب الجوار الجنوبي المتوسطي الذي ارتقى في مدركات التهديد الغربية إلى مصدر تهديد عقب انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، شرعت الدول الأورو-أطلسية في حوارات أمنية مع جيرانها العرب



أثر "الربيع العربي" على الخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية في شفتها السياسي والعسكري والأمني

المتوسطيين لتبديد مدركات التهديد وإرساء قواعد جديدة للتعاون على أساس الشراكة. وهكذا توالت المبادرات الإقليمية في المتوسط (حوار اتحاد أوروبا الغربية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، الحوار في إطار مسار برشلونة الأورو-متوسطي، الحوار حول سياسة الدفاع والأمن الأوروبي، حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الشركاء المتوسطيين). نجحت هذه المبادرات في تبديد مدركات التهديد المتبادل على الطرفين. بيد أنها فشلت في التأثير على مسار الصراعات القائمة في المنطقة كما فشلت في تغيير المشهد التسلطي للجوار العربي رغم بعدها الديمقراطي المعلن، وذلك لعدة أسباب، أهمها غلبة الاعتبارات الإستراتيجية على الأخلاقية والتي أوجدت عملياً تفضيلات الأورو-أطلسية تقوم على تفضيل الاستقرار والأمن على حساب الديمقراطية. وبما أن المشهد الديمقراطي في الدول العربية الذي كان مستبعداً أصبح واقعاً مع "الربيع العربي"، فمن المهم أن ندرك انعكاساته على الحوارات الأمنية في المتوسط؟

يمكن تلخيص انعكاسات الانتفاضات الديمقراطية العربية - التي تفترض هذه الورقة أنها ستقود إلى انتقال ديمقراطي في المنطقة - على هذه المبادرات الإقليمية في ثلاثة عناصر أساسية:

١. مراجعة التفضيلات الإستراتيجية الغربية.
٢. تحرير الحوارات وتجاوز العقبة الديمقراطية.
٣. تعقيد هذه الحوارات.

يخص الأول فرض إعادة النظر في التفضيلات الإستراتيجية الأورو-أطلسية بفعل ضغط العامل القيمي وضرورة التعامل مع الواقع كما هو لا كما يجب أن يكون. فيما يخص الثاني تحريرها من المأزق والتقييد اللذين لازماها بسبب غياب القيم المتقاسمة فعلاً. أما الثالث (التعقيد)، فيتعلق بإعادة صياغة مبادئ هذه الحوارات وفق قواعد جديدة تفرضها حركة الديمقراطي

العربية، ولا يأخذ التعقيد هنا معنى سلبياً، أي عرقلة هذه المبادرات، وإنما إعادة صياغة مبادئها المؤسسة والموجهة. ويترعرع هذا العنصر الأخير إلى ثلاثة عوامل رئيسية ستحدث نقلة نوعية في المبادرات الإقليمية المتوسطية بفعل الانتفاضات الديمقراطية العربية وهي: مسألة الشفافية التي تخص تحديداً الدول العربية؛ القضايا الخلافية (انتشار أسلحة الدمار الشامل والصراع العربي-الإسرائيли) في حوارات الأمانة بين الفواعل الغربية والعربية؛ وأخيراً بعض قضايا "التوافق" (المناولة الأمنية في مجال محاربة الهجرة)، إضافة إلى واقع الجالية العربية الإسلامية في أوروبا بفعل المستلزم الأخلاقي الجنوبي.

مراجعة التفضيلات الإستراتيجية الأورو-أطلسية

دأبت الفواعل الأورو-أطلسية (الدول الأورو-أمريكية والولايات المتحدة) في حواراتها الأمانة مع الدول المتوسطية وهي عربية كلها باستثناء إسرائيل على تغليب الاعتبارات الإستراتيجية (الاستقرار، الأمان، والمصالح الاقتصادية) على الاعتبارات الأخلاقية (احترام حقوق الإنسان والديمقراطية). فكان أن قامت بتبنيه وإدامة وضع من المفترض أن تعمل على تبديله، أو تدفع نحو تغييره. وعليه، فبعد مرور عقدين تقريباً على إطلاق أول المبادرات الإقليمية الأورو-أطلسية باتجاه الجنوب المتوسطي العربي لم يتغير شيئاً، لتبقى البنية التسلطية العربية على حالها. وأصبح غياب الديمقراطية نقطة الضعف الكبرى في علاقات الدول العربية مع القوى الأورو-أطلسية. وبما أن شرعيتها مستمدّة في جلها من مصادر خارجية، فإن الأنظمة العربية تجنب للقيام بما سترفّضه لو كانت ديمقراطية. بل إن بقاء بعضها مرتبط أساساً بالدعم الغربي. وهكذا بدا المشهد العربي ساكناً فيما استفحلت، في بعض الأوساط، أطروحة "الاستثناء العربي" بسبب غياب الديمقراطية في البلدان العربية.

ولكن تجري الرياح الديمقراطية الشعبية العربية بما لا تشتهي السفن التسلطية لأنظمة العربية والحسابات الإستراتيجية للقوى الغربية، حيث انطلقت انتفاضة تونس وأسقطت بن علي، لتتدلع أخرى في مصر وتتسقط مبارك، وشيئاً مشابهاً حصل في اليمن، فيما تعيش سوريا انتفاضة مماثلة، أما ليبيا فحسم فيها الأمر عسكرياً بالتدخل الغربي بغضّه عربي. إنها نقلة نوعية في تاريخ العرب المعاصر. وأمام هذا المشهد العربي المتغير لم يعد ممكناً التمسك بالفضائل نفسها والقائمة على تغليب الاعتبارات الإستراتيجية على القيمية، لأن ذلك يعني صراحة إجهاز (خارجي) لعملية التحول الديمقراطي. وهذه مسؤولية لا تبدو الفواعل الأورو-أطلسية مستعدة لتحملها حتى وإن كان من الممكن التشكيك في نواياها السياسية، ذلك أن الديمقراطية العربية تأتي أيضاً بقوى غير مرغوب فيها غربياً، وبالتالي فربما القاعدة الذهبية الغربية في الحال هي: أنظمة عربية ديمقراطية تسمح بتهيئة المطالب الشعبية أو تلبية جزء منها، ومحدودة حتى لا تكون مستقلة تماماً في قرارها الإستراتيجي ولا تهدّد استقرار دول أخرى موالية للغرب لم تأخذ حظها من الديمقراطية بعد.

(وجود دولة عربية ديمقراطية في بيئة عربية تسليطية هو بحد ذاته تهديد). ولا ننسى أن الأنظمة التسلطية العربية، بمختلف نماذجها التسلطية، لازالت تشكل الأغلبية الساحقة.

من هنا، فإن سلوك دول الانتقال العربي (تونس ومصر) حيال هذه المبادرات سيكون أيضاً مقياساً لمدى استقلالية القرار الإستراتيجي للديمocrاتيات العربية الناشئة، كما يمكن القول إنه في الأجل المتوسط ستتميز التفضيلات الغربية بتغليب الاعتبارات الإستراتيجية أحياناً، والمزج بين الإستراتيجية والأخلاقية أحياناً أخرى، لكنها سُتجبر بعدها على مراجعتها والإقرار بالديمocratie كسبيل أنساب إن لم نقل أمثل للأمن والاستقرار والتنمية (كما فعلت اتجاه أوروبا الشرقية). هكذا تتغير المعطيات بعد أن ظل اليقين بشأن ماك عمليات التحول الديمocratiي يخيف الفواعل الأورو-أطلسي. وسيحل اعتقاد أورو-أطلسي جديد - بحكم الواقع العربي المتحرك - مفاده أن الديمocratie هي السبيل للأمن والاستقرار حتى في المنطقة العربية محل الاعتقاد الأورو-أطلسي (السائل) بأن الديمocratie في الجوار العربي المتوسطي إنما هي مطية للتطرف والتدبر وبالتالي خطر على الأمن والاستقرار. إنها قطبيعة ليس فقط على مستوى المدركات (مدركات التهديد) وإنما السلوكيات أيضاً. بيد أن هذا التحول مرهون في جزئه بـماك عمليات الانتقال الديمocratiي في دول التغيير العربية، وإن كان تغيير الاعتقاد الأورو-أطلسي ضروري لمسايرة التحول الديمocratiي عربياً حتى لا يُجهض.

تحرير الحوار وتجاوز العقبة الديمocratiية

ستقود هذه الانتفاضات إلى انفتاح على المسائل الديمocratiية التي بقيت مهمشة حتى الآن وتمت معالجتها على الهوا من فحسب (ركزت الأطراف الأورو-أطلسية على إصلاح العدالة في الدول العربية المتوسطية، رغم أنه من الصعب إصلاح عدالة راضخة لأوامر نظام تسلطي). فمثلاً يمكن تفعيل البعد البرلماني للمبادرات الإقليمية تفعيلاً حقيقياً. وبهذا يكون معنى للحوار بين الجمعية البرلمانية للحلف الأورو-أطلسي والبرلمانات الوطنية للدول المنخرطة في الحوار. وبعد البرلماني الذي صُمم في سبيل ترسیخ البعد الديمocratiي لهذا الحوار، لم يكن بمقدوره أن يأتي بنتائج تذكر في ظل غياب الديمocratiية في الدول العربية المتوسطية. وعليه فإن أبعاداً أساسية من الحوار، مثل التحكم الديمocratiي في القوات المسلحة وإصلاح الدفاع التي هي في قلب برامج التعاون الأورو-أطلسي-المتوسطية، ستشهد انطلاقاً فعلياً. وسيسمح تجاوز العقبة الديمocratiية عربياً للدول العربية الانتقالية بالاستفادة من خبرة الحلف الأورو-أطلسي في هذين المجالين.

كما أن دمقرطة العالم العربي ستجعل المشروطية الديمocratiية الأورو-أطلسية (التي بقيت نظرية) لا معنى لها، لأن المطلب الديمocratiي محلي المنشأ والأداء، ومحبر عنه بشكل مستقل عن الإرادة الخارجية. وللتذكير، فإن المشروطية مبدأ أساس في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يقدم نفسه كمروج ومحفز للديمocratiية، وكـ"قوة معيارية"، لكن الواقع غير ذلك، لأن الاتحاد فضل

الاعتبارات الإستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية. وعليه فإن الانتفاضات العربية ستجعل التفضيلات الغربية السائدة لا معنى لها، مما يقتضي مراجعة كل آليات التعاون الأوروبية مع الجوار الجنوبي، خاصة وأنه لا يمكن لأوروبا أن تستمر في سياستها التقليدية القائمة على تغليب الأمن/الاستقرار على الديمقراطية. هكذا سيحرر/يفرج الوضع الإقليمي الجديد، المتربّع عن "الربيع العربي"، عن الحوارات الأمنية التي ظلت لوقت طويلاً حبيسة غياب الديمقراطية. وستخلق الانتفاضات العربية وضعًا جديداً تكون فيه الديمقراطية والاستقرار متلازمين، لا تفرّق ولا تفضّل بينهما. ومن هنا، يمكن القول إن أحد التداعيات الأساسية للانتفاضات العربية يمكن أن ينبع من هذا التفضيل البنيوي في السياسات الغربية حيال المنطقة العربية لتنتهي مرحلة التعارض بين الأمن/الاستقرار وبين الديمقراطية وتبدأ مرحلة التلازم بينهم.

تعقيد الحوارات

إن لم يكن للانفاضتين التونسية والمصرية، بحكم طبيعتيهما (محليتي المنشأ والأداء)، تأثيراً سلبياً على المبادرات الإقليمية المتوسطية، فإن ما حدث في ليبيا بسبب التدخل الأجنبي يجعل المنطقة تتوجّس من مخاطر التدخل الأجنبي الانتقائي مما ينعكس سلباً على الحوارات الأمنية. وعليه، فقد يتکبد الحوار الأطلسي المتوسطي بعض "الخسائر الجانبية" بسبب التدخل في ليبيا، الذي كان مصدر رضا لأطراف عربية، ومصدر ريبة بل وقلق لأطراف عربية أخرى. وتبدو الجزائر ومصر مرتابتين إزاء التدخل الأطلسي على حدودهما. حتى وإن كان جيران القذافي، الذين عانوا من سياساته، تنفسوا الصعداء برحيله، فإن النظام الجديد في ليبيا ليس محل ثقة في الراهن. ثم إن صورة الحلف لدى الرأي العام العربي تضررت بسبب هذا التدخل، ليس حباً في القذافي ولكن شكاً في الحلف الأطلسي. بيد أن المخاوف من التدخل في ليبيا وتبنته لن تكون العامل الأساس في تعقيد المبادرات الأمنية في المتوسط، لأن التطبيع التدريجي للوضع سيقود إلى تبديد هذه المخاوف.

إن دخول المستلزم الديمقراطي القادم من الجوار الجنوبي العربي، بفعل "الربيع العربي" على الخط هو الذي سيتسبب في تعقيد هذه الحوارات الأمنية في المتوسط لأنّه سيفرض إعادة تأسيسها. إنها مراجعة، على أساس قواعد جديدة في قطيعة مع السياسات والسياسات الأوروبي-أطلسية فيما يتعلق بالأمن في المتوسط، مسلمات وجدت في الطبيعة التسلطية للأنظمة العربية تربة خصبة لها. ويمكن تحليل التعقيد من خلال بعض القضايا.

١. امتحان الشفافية

سيفرض التحول الديمقراطي عربياً على الحكومات الجديدة الشفافية التامة في انخراطها في المبادرات الإقليمية في المتوسط، وسيكون هذا بمثابة قطيعة مع المقاربة الحالية، حيث إن

الأنظمة العربية انخرطت في مبادرات وفي برامج تعاونية بعيداً عن الشفافية في تعاملها مع رأيها العام مما زاد من الريبة والشك حيال الحلف الأطلسي خاصة. والحقيقة أن سيطرة عقلية السرية في التعامل مع بعض المبادرات والبرامج التعاونية الإقليمية أساء كثيراً إلى هذه الأخيرة. ومن هنا، فدمقرطة المنطقة سيضفي عملياً شرعية على المبادرات الإقليمية والانخراط فيها، لأن المشاركة فيها ستكون وفق قواعد الشفافية (مجالات التعاون، طبيعتها، ميزانيتها...) والمساءلة (أمام البرلمان ديمقراطياً). وبالتالي فستخضع المشاركة في بعض برامج التعاون مع القوى الأورو-أطلسية إلى نقاش برلماني لتحديد مصلحة البلد في الانخراط فيها والأهداف المرجوة. طبعاً قد تتسبب هذه الممارسة الديمقراطية عربياً في تعقيد الحوارات الأمنية متواطئاً، لكن في نهاية المطاف ستضفي شرعية قوية على المشاركة فيها وبالتالي ستدعها بحد ذاتها.

٢. حرمان الانتشار من الحجة الديمقراطية

يمكن القول إنه في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل فإن الثورات العربية تبشر بثورة في الشؤون العسكرية الإقليمية. فقد بدأت القوى الغربية على حماية الحصري النووية الإسرائيلية بدعوى الديمقراطية. طبعاً هذه الحجة مقبولة في جزء منها - حيازة بلد ديمقراطي لمثل هذا السلاح أهون من حيازة بلد غير ديمقراطي له - بيد أن هذه الحجة في غاية من الخطورة، لأن العمل بها يعني أن أي بلد ديمقراطي يمكنه حيازة السلاح النووي، ولو طبقت هذه القاعدة لتم تعميم الانتشار في العالم. لم يكن يسمح المشهد التسلطي العربي بتنفيذ هذه الحجة وتوضيح خطورتها على أمن المنطقة، لكن مع الانتفاضات الديمقراطية الحالية تغيرت المعطيات. وهناك خياران: إما القبول بعميم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بمعنى أن نقبل بأن تمتلك دول صارت ديمقراطية حديثاً أسلحة نووية إن أرادت ذلك، وإما أن نجعل المنطقة خالية تماماً من هذه الأسلحة. طبعاً الخيار الأول لا هو عقلاني ولا هو في صالح الدول العربية ولا في صالح القوى الغربية. لم يبق إلا الخيار الثاني وهو في الواقع الحال خيار إستراتيجي بكل المقاييس، لأنه الوحيد الكفيل بضمان أمن غير منقوص لجميع دول المنطقة في مجال الأسلحة غير التقليدية، تضاف إليه اتفاقات للحد من التسلح في مجال الأسلحة التقليدية.

ومن هنا، فالمعادلة الأمنية الإقليمية مرشحة لأن تنقلب رأساً على عقب، لأن الحكومات الديمقراطية العربية القادمة ستكون لها شرعية شعبية فعلية تسمح لها بالتفاوض من موقف قوة، وتفاوض حول قضايا تخص أمن الدولة - وليس أمن النظام كما جرت العادة - ولن تقبل بالمقارنة التمييزية المعتادة التي تضم مخاوف و حاجيات القوى الغربية وإسرائيل الأمنية فيما تلزم مخاوف و حاجيات الدول العربية الأمنية.

٣. الصراع العربي الإسرائيلي وقانون دوبل

اعتادت القوى الغربية التأكيد على أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وهذا صحيح، لكن لا يمكن أن يبرر ذلك احتلال أراضي الغير. إنها الخطيبة الإستراتيجية الغربية الأولى: غض البصر عن الاحتلال الإسرائيلي. أما خطيبتها الثانية فتكمن في دعم قوة محتلة (إسرائيل) والادعاء في نفس الوقت بترويج وتحفيز الديمقراطية. لكن مع الانتفاضات الديمقراطية العربية تنتهي الحصريّة الديمocrاتية الإسرائيليّة، فيما يواجه الادعاء الثاني صعوبات مع ميلاد المستلزم الديمocrطي القادم من الجوار العربي المتوسطي. ومن هذا المنطلق، فمسؤولية القوى الغربية أكبر من أي وقت مضى، فعليها اليوم أن تثبت صحة قانون مايكيل دوبل - الديمocrاطيات لا تدخل في حروب فيما بينها - في منطقة المتوسط أيضاً. ويجب التذكير هنا أن كل المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط، في شقها السياسي والأمني، اصطدمت بالصراع العربي-الإسرائيلي. ومع ظهور المستلزم الأخلاقي على الضفة الجنوبية، فإن الديمقراطيات العربية الناشئة ستكون في موقف قوة وتضع القوى الغربية أمام مسؤوليتها ومبادئها: تسوية الصراع على أساس الحرية والديمقراطية.

٤. الهجرة: نهاية المناولة الأمنية وميلاد مستلزم أخلاقي عربي

ستقود الانتفاضات الديمocrاتية العربية إلى مراجعة المناولة الأمنية التي تقوم بها دول عربية متوسطية في مجال محاربة الهجرة لحساب الاتحاد الأوروبي. وبما أن الحكومات الديمocrاطية مسؤولة أمام شعوبها وفق قاعدة المسائلة، فإن الحكومات العربية القادمة لن تقبل بمحاربة الهجرة لصالح أوروبا أو بدلًا منها. وإذا كانت الأنظمة التسلطية ولا زالت تنخرط في المناولة الأمنية في هذا المجال لتحييد الضغوطات الأوروبيّة في مجال الديمocratie، فإن الوضع سيتغير مع الدمقراطية وتدعم الموقف التفاوضي للحكومات العربية. والملاحظ هنا أن الاتحاد الأوروبي نجح في تصدير آلياته القمعية (تجريم وأمننة الهجرة) فيما لم ينجح في تصدير آلياته الديمocratie (حقوق الإنسان، دولة القانون، الديمocratie...).

طبعاً ليست الهجرة مشكلة أوروبية حصرًا، وإنما هي مشكلة مغاربية أيضاً بسبب الهجرة الإفريقيّة. لكن خصوصية الحالة الأوروبيّة تكمن في طريقة التعامل معها، أي في المناولة التي فرضتها أوروبا على جيرانها المتوسطيين جاعلة منهم حراساً لحدودها عن بعد. إلا أن الدمقراطية ستأتي على هذه المناولة، وتفرض تسييرها مشتركة متوازتاً للهجرة بنوعيها (الشرعية وغير الشرعية)، وفقاً لمصالح كل الأطراف.

بيداً أن الانعكاس الأهم - وهو نقلة نوعية - للانتفاضات الديمocrاتية العربية على مسألة الهجرة سيكون في قلب أوروبا. فبحكم طبيعتها التسلطية والقمعية لم تدافع الأنظمة العربية عن جالياتها في الدول الأوروبيّة ضد التمييز العنصري الذي تعانيه، لأن أمن النظام هو الغالب، أما أمن المواطن فلا محل له من انشغالات الأنظمة التسلطية - كيف بأنظمة تقمّع مواطنيها

في الداخل أن تحمي هؤلاء الذين غادروه- بينما تقيم الدول الغربية الدنيا ولا تتعدها عندما يتعرض أحد رعاياها لأذى. بل المعتاد أن تعبر الدول الأوروبية عن قلقها بسبب وضع حقوق الإنسان والأقليات في الدول العربية. لكن الوضع سيتغير مع الديمocratie العربية، وسيصبح وضع المهاجرين في أوروبا والمنحدرين من الدول العربية (الديمocratie) انشغالاً وطنياً بالنسبة لحكومات هذه الدول. وعليه، فصعود اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي وتشدد سياسيات اليمين الحاكم في بعضها سيصبح انشغالاً ومصدراً قلقاً بالنسبة للديمocraties العربية الناشئة. هكذا ينشغل الأوروبيون بالتط ama في الجنوب المتوسطي، فيما ينشغل العرب الديمocratiون بالتط ama في الشمال المتوسطي. ويمكن أن نتحدث هنا عن ثورة، حيث المستلزم الأخلاقي قادم من الجنوب المتوسطي؛ الذي ظل لعقود من الزمن موضوعاً ومسرعاً للمستلزم الأخلاقي (وإن كان قد ضُحِي به في سبيل الاعتبارات الإستراتيجية) الآتي من الشمال المتوسطي.

وفي الأخير يمكن تلخيص أبرز تداعيات "الربيع العربي" على الشؤون الإقليمية في المتوسط في أربعة عناصر. أولاً، ميلاد مستلزم أخلاقي جنوب المنشأ -في مقابل المستلزم الأخلاقي الشمالي- وما له من تبعات سياسية تمتد حتى إلى قلب الديار الأوروبية. ثانياً، إنهاء التعارض (الأورو-أطلسي المنشأ) بين الأمن والاستقرار من جهة والديمocratie من جهة ثانية وخلق تلازم بينهما. ثالثاً، ضرورة مقاربة الصراع العربي-الإسraeli ولأول مرة في التاريخ من خلال قانون دوبل. رابعاً، تطبيع مزدوج في المنطقة: تطبيع للدول العربية بدمقرطتها، وتطبيع لإسرائيل بجعلها ديمocratie من بين ديمocraties عدّة في المنطقة، أي نهاية "الاستثنائية العربية" (غياب الديمocratie في العام العربي) ونهاية الاستثنائية الإسرائيلية (كدولة ديمocratie وحيدة في المنطقة).

* أستاذ محاضر، جامعة باريس ١ (فرنسا)

انتهى